

لا احد محمي من عقوبة
الإعدام
أغوها الآن



www.worldcoalition.org

10.10.2024 - 10.10.2025

اليوم العالمي ضد عقوبة الاعدام



يخلد التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام ومعه المدافعات والمدافعون عن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم والحركة المناهضة لعقوبة الإعدام، في العاشر من أكتوبر / تشرين الأول من كل سنة، اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ والذي يعتبر فرصة لتسليط الضوء على التقدم المحرز في الحملة العالمية لإلغاء عقوبة الإعدام. وسيكون اليوم العالمي، خلال سنتي 2024 و2025، مناسبة أيضا لمكافحة التصور الخاطئ بكون عقوبة الإعدام يمكنها أن تعزز أمن الأشخاص والمجتمعات.

ذلك إلى إساءة استعمالها. إن استخدام "الحجة الأمنية"، في أحسن الأحوال، يؤدي إلى تسييس العملية القضائية التي من المفترض أن تكون محايدة وعادلة، وفي أسوأ الأحوال، يخلق سياقاً يفضي إلى انتهاكات حقوق الإنسان باسم حماية الدولة.

وغالبا ما تكون الدعوات والنداءات لعقوبة الإعدام تعبيرا عن الخوف واليأس الناجمين عن تزايد معدلات العنف والجريمة التي تبدو الدول غير قادرة على مكافحتها، مما يجعل عقوبة الإعدام تبدو حلا سهلا. وكثيرا ما تستخدم نظرية الردع لتبرير الإبقاء على هذه العقوبة القاسية، على الرغم من عدم وجود دليل على أن عقوبة الإعدام تحقق الردع العام بشكل فعال أكثر من العقوبات الأخرى. وفي الواقع، تشير الدراسات إلى أن معدلات الجريمة في الدول التي ألغت عقوبة الإعدام أقل من نظيراتها في الدول التي أبقت على العقوبة. وعلاوة على ذلك، وفي حالة النزاعات المسلحة، فإن عقوبة الإعدام لا تحل الخلافات والنزاعات، بل يمكن أن تؤدي إلى استمرار حلقات العنف، لأنها كثيرا ما تستخدم بشكل تعسفي لأغراض أخرى كالسيطرة العسكرية وتصفية الحسابات.

وما فتى إلغاء عقوبة الإعدام يكتسب زخما على الصعيد العالمي. فقد وصل اليوم العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي إلى 144¹ دولة، أي أكثر من ثلثي دول العالم. لكن في المقابل لا تزال بعض الدول تصدر أحكاما بالإعدام وتطبق العقوبة، وغالبا ما تتذرع بأسباب أمنية لتبرير ذلك.

ويمكن تعريف مفهوم الأمن، عموما، بكونه يتمثل في عدم وجود خطر أو تهديد، لكن تأويله يختلف اختلافا كبيرا بسبب تضارب الآراء حول مفهوم التهديد. وعمليا، فإنه مصطلح متجذر وراسخ في الخطاب السياسي وغالبا ما يتم استخدامه كتكتيك سياسي من أجل التأثير على الرأي العام وتبوير السياسات الأمنية.

وغالبا ما يتأثر تحديد الأفراد والجماعات الذين يعتبرون مصدرا للخطر والأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية بديناميكيات السلطة والتمييز وعدم المساواة. وعندما يتم تطبيق ذلك على العدالة الجنائية، فإن المخالفات المرتبطة بالأمن يتم غالبا تحديدها تحديدا عاما وفضفاضاً، ويمكن أن يؤدي

¹ منظمة العفو الدولية، أحكام وعمليات الإعدام في 2023 (29 مايو 2024).

المترابطة التي تؤثر على "حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس" ². وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير أمنية وقائية وشاملة مثل نزع السلاح أو اعتماد نظم شاملة للحكامة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح عدد من الممارسات الأمنية الأخرى إمكانية إعادة تحديد المسؤولين عن الحماية، وذلك عبر تشجيع المسؤولية المجتمعية والوساطة، فضلا عن العدالة التصالحية والتدريكية.

ولا يمكن إنكار كون عقوبة الإعدام لا تحمي الأفراد والمجتمعات، لأنها تهدد كرامة الإنسان وتذكي الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التأثير بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة. ومن أجل إيجاد حلول على المدى الطويل، فإنه يجب إعطاء الأولوية لانشغالات الناس، ومعالجة الأسباب العميقة والجذرية للجريمة والعنف. كما أن اعتماد مقاربة الأمن البشري تتيح مجال فهم أوسع للأمن من خلال شرح مختلف التهديدات

المعايير الدولية حول الحق في الأمن:

- ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، في المادة 3، على أنه " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه."
- كما تربط آليات أخرى لحماية حقوق الإنسان الصلة بين الحق في الأمن والحق في الحرية:
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر سنة 1966 (المادة 9)؛
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الصادر سنة 1950 (المادة 5)؛
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، الصادر سنة 1969 (المادة 1-7)؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، الصادر سنة 1981 (المادة 6)؛
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، الصادر سنة 2004 (المادة 14)؛
- إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ، الصادر سنة 2012 (المادة 12)؛
- وعلاوة على ذلك فإن الحق في الأمن يرتبط أيضا بالحق في السلام، خاصة في النصوص التالية:
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الصادر سنة 1981 (المادة 23)؛
- إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ، الصادر سنة 2012 (المادة 38)؛
- كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 290/66 الصادر سنة 2012 على أن "مفهوم الأمن البشري يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها".

ما هي نظرية الردع؟

هي نظرية تؤكد على أن الناس سيمتنعون عن ارتكاب جرائم قتل أو جرائم أخرى يعاقب عليها بالإعدام خوفا من تنفيذ العقوبة عليهم.

يرجى الاطلاع على «ورقة المعلومات حول نظرية الردع» على موقعنا على الإنترنت لمعرفة المزيد حول مختلف الأبحاث التي تدحض هذه

ما هو الأمن البشري؟

هو مقاربة تركز على كون الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان هي ما تسبب وترفع خطر عدم الاستقرار والعنف. وبالتالي فإن ضمان حماية الأشخاص مرتبط باحترام حقوقهم وحررياتهم

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 290/66 (الصادر في 10 شتنبر/أيلول 2012).

³ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول الأمن البشري على الرابط التالي: <https://www.un.org/humansecurity/ar/what-is-human-security>.

نعبر عن صادق امتناننا وجزيل شكرنا للأشخاص الذين شاركوا قصصهم وشهاداتهم وكذا للمنظمات التي بعثت بها. ومن أجل الاطلاع على شهادات كاملة أخرى، يرجى قراءة "الكشف عن انعدام الأمن: أصوات ضد عقوبة الإعدام" على موقعنا الإلكتروني. تم التصرف في هذه الشهادات نظراً لطولها.



تايوان

إيسن لي

محام تايواني وأحد أفراد عائلة الضحية.



"لأن جدتي ماتت خلال عملية سطو، متأثرة بإصابة في الرأس ونزيف اضطرابي على مستوى الدماغ، وتركنتنا في النهاية نتيجة موت دماغي. ومنذ ذلك الوقت، وحتى اليوم، لا زالت لدي الرغبة في الانتقام. هذه الرغبة تنبع من الجرح العميق الذي عانيت منه، ويمكن اعتبارها تعبير ضحية.[...]. ومع دراستي للقانون، بدأت أفهم تدريجياً أسباب الجرائم وسياقاتها. وإذا نظرنا إلى التجارب الحياتية لكل متهم، فلربما كانوا هم أيضاً ضحايا بشكل أو بآخر، أو ضحايا أحداث أخرى. وغالباً ما ترتبط أسباب الجرائم، سواء كانت قريبة أو بعيدة، بتجارب مرتكبها المكبوتة أو المحبطة أو غير المقبولة أو المهمشة أو التي عرضتهم للتمييز أو كانوا فيها ضحايا. ومن خلال مسار التعلم هذا، تحولت كراهيتي لـ "المجرمين" إلى أئين وحرز على واقع حياة "المتهمين" السابقة، حيث أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع "أسباب الجريمة" بجدية أكبر. فمن شأن عقوبة الإعدام أن تعيق البحث عن أسباب الجريمة، من خلال جعلنا نعتقد خطأ أن الضحايا تم دعمهم."

"من شأن عقوبة الإعدام أن تعيق البحث عن أسباب الجريمة، من خلال جعلنا نعتقد خطأ أن الضحايا تم دعمهم."

تمت مشاركة شهادة إيسن لي من قبل التحالف التايواني لإنهاء عقوبة الإعدام

حارس سجن خدم في سجن إيراني لما يقرب من عشر سنوات، فضل عدم الكشف عن هويته.

"لقد كنت حاضرا في بعض المشاهد السيئة جدا خلال هذه السنوات. فعند نهاية وقت الزيارة، لا يستطيع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام أن يفارقوا أطفالهم. فعلى سبيل المثال، كانوا يبكون، بينما يثبت الأطفال أبصارهم نحو والديهم... رأيت كل مشاكل السجناء وعائلاتهم ولم أستطع فعل أي شيء لهم، لقد كان أمرا مؤلما جدا بالنسبة لي... في حالة أو حالتين، اضطررت إلى إنزال الجثة بنفسني لأنه لم يبق أحد للمساعدة[...]. بكل هذا الحزن والألم. ولأن [المعتقل] الذي تحدثت إليه منذ ثلاثة أيام سيتم إعدامه أمام عيني أو سأكون مضطرا لوضعه بنفسني في كيس الجثث حتى يغادر ولا يعود أبدا. لقد كان مشهدا فظيحا للغاية. لقد أثرت عمليات الإعدام هذه بشكل كبير على حياتي ونفسي وأعصابي، وأثرت على كل شيء. في كثير من الأحيان، لم أستطع تناول الطعام عندما أعود إلى المنزل، [...] لظالما كان أصدقاوي ومعارفي وعائلتي يعرفونني كشخص سعيد جدا، أما الآن، فأنا شخص محبط. أعني، عندما أعود إلى المنزل، أكون في كثير من الأحيان سجين أفكاري... وفي بعض الأحيان لا أعاد منزلي حتى. وحسب عائلتي، كنت أتحدث أو أصرخ أثناء نومي، وأكون حزينا، وذلك لمدة شهرين أو ثلاثة.



تمت مشاركة هذه الشهادة من قبل مركز عبد الرحمان بوروماند لحقوق الإنسان في إيران



تونس

خديجة العرفاوي

جامعية تونسية ومناضلة نسوية وناشطة في مجال إلغاء عقوبة الإعدام وعضوة
مؤسسة الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام (CTCPM).



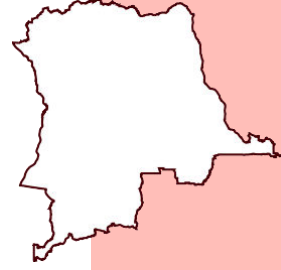
"عندما علمت أن ابني الأصغر دالي وزوجته، قد قتلوا مع 37 شخصا آخر في اسطنبول في الأول من يناير/كانون الثاني 2017، أصبت بصدمة وذهول شديدين [...]. يردد الكثير من الناس: "أه، إن أمسكت ذلك المجرم فسأقتله". بالنسبة لي لا أتفق مع هذا؛ لم يكن همي أن أقتل من قتل، لأنه لا يحق لأي شخص أن يقتل أحدا. الله وحده له الحق، الله وحده هو الذي يحيي ويميت. وهذه قناعاتي. فهل سيعيد قتل هؤلاء المجرمين الموتى إلى الحياة؟ لا. أستطيع أن أقول إنني ضد عقوبة الإعدام. لن أكون، [...] الأب الذي قتل طفله، والذي ذهب لتقبيل قاتل ابنه، لن أصل إلى هذا الحد. لن أسامح أبدا من قتل أبنائي، ولا أستطيع أن أغفر له. لكنني لا أريد إعدامه. [...] لقد كنت، و لا زلت، ضد عقوبة الإعدام بشكل قوي وواع.

تمت مشاركة شهادة خديجة العرفاوي من قبل الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام (CTCPM).

سيفا ويمبو

تنتظر تنفيذ حكم الإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2022.

"أنا أم لطفلين، وقبل عامين تم الحكم علي بالإعدام في محاكمة لم تتح لي فيها الفرصة للدفاع عن نفسي، ولم يكن لدي محام. لقد تم اتهامي بتكوين عصابة إجرامية والسطو المسلح، وقبل إنني جزء من مجموعة أربعين لصا، وهي عصابة متهمة بالمسؤولية عن الانفلات الأمني في مدينة غوما. بيد أنني من مدينة كيسانغاني، وليست لدي عائلة هنا في غوما. بعد إدانتني، لم [أتمكن] من استنفاد كل سبل الانتصاف القانونية بسبب قلة الإمكانات، وبذل زوجي [الكثير] من الجهود من أجل إطلاق سراحي. [...] عندما أتصور أنه تم الحكم علي بعقوبة الإعدام، لم تعد إبنتي اللتان تبلغان من العمر 15 و 12 عاما تعيشان في سلام، ربما تعرضتا للاغتصاب بالفعل أو أصبحتا عاهرتين، لأنه لم يعد لديهما [مكان] للعيش فيه. وأهل زوجي لا يستطيعون الاعتناء بهما، كلهم غير مسؤولين. وهذا ما يجعلني أشعر بالحزن والغبن، وسوف يعجل بموتي هنا في السجن. أنا محكوم علي بالموت من الألم بشكل مضاعف."



جمهورية الكونغو الديمقراطية

جوزوي والاي أكوزوي ناشط في الحركة المواطنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية



[...] "ننظم مظاهرات عمومية للتنديد بانتهاكات السلطة أو تقاعسها عن العمل لصالح المجتمع، وكذا ضد اندعام الأمن على نطاق واسع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يجعلنا نواجه بالاعتقالات التعسفية. [...]"

وبمجرد إلقاء القبض علينا، لا نتمتع بحقوق المعتقلين، [...] وكثيرا ما نجد أنفسنا [متهمين] بتهم يمكن للقاضي أن ينطق فيها بعقوبة الإعدام [...] ومع ذلك، غالبا ما يواجهون صعوبة في تحفيز أحكامهم [...] إن رفع الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام غير دستوري ويشكل ميلا استبداديا وانتكاسة مقلقة للنظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. وتشكل عقوبة الإعدام خطرا كبيرا خاصة في دولة يعاني فيها نظام العدالة من اختلالات وظيفية وصلت حد وصف رئيس الجمهورية لنظام العدالة بالمريض، كما أن افتقار النظام القضائي إلى الاستقلال والنزاهة أصبح شائعا ومعروفا، في حين لا يعتمد القضاء العسكري مبدأ التقاضي على درجتين، مما يشكل انتهاكا للضمانات الإجرائية للحق في محاكمة عادلة. وأخيرا، يمكن اعتبار عقوبة الإعدام كأداة ترهيبية لتصفية الحسابات مع المعارضين ونشطاء المجتمع المدني والفقراء الذين لا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم. [...] "

تمت مشاركة شهادت سييفا ويمبو وجوزوي والاي أكوزوي من قبل مركز مراقبة حقوق الإنسان والمساعدة الاجتماعية (CODHAS).



الولايات المتحدة الأمريكية



جورج كين

مفوض شرطة سابق في ولاية كونيتيكت، عمل في مجال إنفاذ القانون لأكثر من أربعين (40) عاما.

"باعتباري موظفا في مجال إنفاذ القانون لما يقرب من 40 عاما، وأقسمت على حماية ضحايا جرائم العنف، كنت أعتقد سابقا أن عقوبة الإعدام عقوبة عادلة، وأنها ستساعد أفراد عائلات ضحايا جرائم القتل، وستحمي مستقبلا الضحايا المحتملين من العواقب المروعة لفقدان شخص عزيز. كما كنت أعتقد أيضا أن العقوبة من شأنها تحقيق السلام لضحايا القتل. لقد كنت

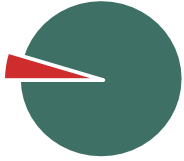
مخطئا! فمن خلال الاستمرار في البحث عن إجابات، توصلت إلى العديد من الحقائق المهمة حول عقوبة الإعدام. وسمحوا لي أن أشاطركم اثنتين من هذه الحقائق: أولا؛ إن عقوبة الإعدام

تسبب ضحايا أكثر مما تساعد. وفي الواقع، فإن كل من يشارك في عملية الإعدام يتعرض لصدمات نفسية. [...] ثانيا؛ لا تمنع عقوبة الإعدام وقوع جرائم القتل مستقبلا وليس لها أي أثر رادع. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات التي تطبق عقوبة الإعدام لديها معدلات جرائم قتل أعلى من الولايات التي لا تطبقها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات قتل ضباط الشرطة أكثر شيوعا في الولايات التي تطبق فيها عقوبة الإعدام مقارنة بالولايات التي لا تطبق فيها هذه العقوبة. لطالما اعتقدت أن عقوبة الإعدام ستساعد في الحفاظ على سلامتي، لأن القاتل المحتمل سيفكر ألف مرة قبل قتل ضابط شرطة في ولاية تطبق فيها عقوبة الإعدام. وهنا أيضا، الأمر ليس كذلك. [...]"

" لا تمنع عقوبة الإعدام وقوع جرائم القتل مستقبلا وليس لها أي أثر رادع"

تمت مشاركة شهادة جورج كين من قبل سانت إيجيديو Sant'Egidio

نظرة عامة حول عقوبة الإعدام في عام 2023

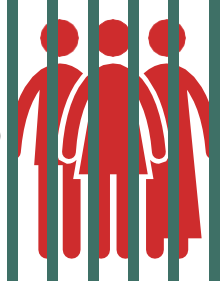


من بينهم
5 %
نساء⁴

بحلول نهاية عام 2023،
بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام

27 687

شخصاً على الأقل



تم تنفيذ حكم الإعدام
في حق

أكثر من

1 000

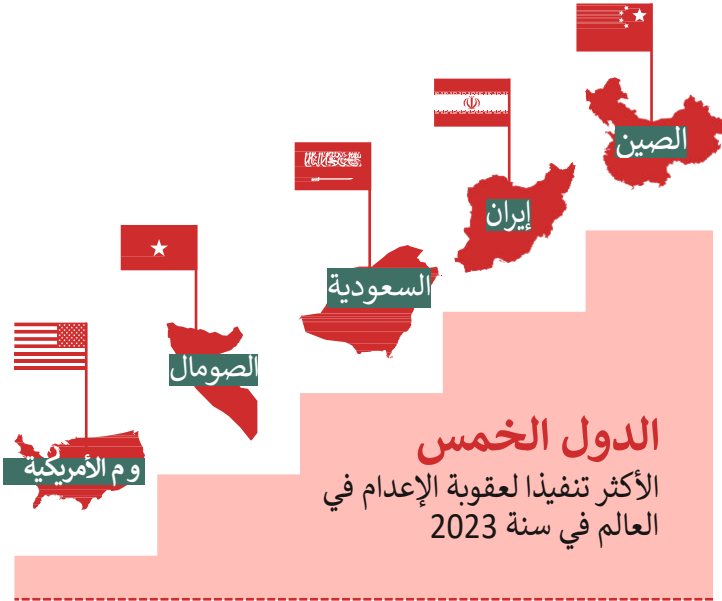
شخص خلال سنة 2023



من بينهم

31

امراً؛



⁴ تم تقديم النسب المتعلقة بالنساء المحكومات بالإعدام في العالم من قبل مركز كورنيل المعني بعقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم

إحصائيات صادرة عن منظمة العفو الدولية (2024)

ما الذي تغير على مستوى إلغاء عقوبة الإعدام منذ عام 2023؟

تأكيد التوجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام:

• وقعت أذربيجان، في مارس/آذار 2023، البروتوكول رقم 13 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، وصدقت عليه أرمينيا في فبراير/شباط 2024.

• صوت البرلمان الماليزي، في أبريل/نيسان 2023، على إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في البلاد. وفي يوليو/ تموز من نفس العام، صوت البرلمان الغاني لصالح إلغاء عقوبة الإعدام.

• انضمت الكوت ديفوار، في ماي/ أيار 2024، إلى البروتوكول الثاني الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

الأوضاع المثيرة للقلق:

• شهد عام 2023 زيادة بنسبة 43% في عدد عمليات الإعدام في إيران. وتم إعدام ما لا يقل عن 834 شخصا، من بينهم 22 امرأة وقاصرين⁵.

• في السعودية، تم الحكم على قاصرين بالإعدام في أبريل/نيسان 2024، في حين يواجه خمسة شبان آخرين خطر الإعدام الوشيك بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا أطفالا.

• في مارس/آذار 2024، رفعت جمهورية الكونغو الديمقراطية الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام الذي دام عقدين من الزمن، مما مهد الطريق لتنفيذ أحكام الإعدام. وفي الشهر نفسه، أيدت المحكمة الدستورية الأوغندية قانون يجرم المثلية الجنسية، الذي ينص على حالات يمكن أن تصل عقوبتها للإعدام كحالات "المثلية الجنسية المشددة".

للمزيد من الأخبار حول عقوبة الإعدام، قوموا بزيارة موقعنا على الانترنت



ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم



ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم الحق العام



ألغت عقوبة الإعدام في الممارسة العملية



واصلت تطبيق عقوبة الإعدام

5 إيران هيومان رايت و جميعا ضد عقوبة الإعدام ECPM: التقرير السنوي حول عقوبة الإعدام في إيران لسنة 2023

10 أسباب

إلغاء عقوبة الإعدام

1

لا ينبغي أن تكون لأي دولة صلاحية إزهاق حياة أي شخص.

2

إنها عقوبة لا رجعة فيها. ولا يوجد نظام قضائي معصوم من الخطأ، ويتعرض الأبرياء لخطر الحكم عليهم بالإعدام أو تنفيذه.

3

إنها عقوبة غير عادلة. فعقوبة الإعدام تمييزية، وغالبا ما تُستخدم بشكل غير متناسب ضد أشخاص من أوساط اجتماعية واقتصادية فقيرة، وأشخاص من ذوي الإعاقة، أو المنتمين إلى الأقليات العرقية والإثنية. وفي بعض البلدان، تُستخدم عقوبة الإعدام لاستهداف مجموعات على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو رأيهم السياسي أو دينهم.

4

إنها عقوبة غير إنسانية، وقاسية ومهينة. خاصة وأن الظروف المعيشية في عتابر الموت والذعر الذي يسببه انتظار تنفيذ الإعدام تؤدي إلى معاناة نفسية وجسدية فُصوى، في حين أن الإعدام في حد ذاته يعتبر اعتداء جسديا ونفسيا.

5

إنها عقوبة تحول دون أي إمكانية لإعادة التأهيل.

6

إنها عقوبة غير فعالة ولا تجعل المجتمع أكثر أمانا. فلم تتم البرهنة قط بشكل قاطع على أن عقوبة الإعدام رادعة بشكل أكثر فعالية من السجن مدى الحياة. بل على العكس من ذلك، تشير الدراسات إلى أن معدل الجرائم الأكثر عنفا أعلى في البلدان التي أبقت على عقوبة الإعدام مقارنة بالدول التي ألغت عقوبة الإعدام.

7

إنها عقوبة يتم تطبيقها في انتهاك صارخ للمعايير الدولية. فعقوبة الإعدام تنتهك مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي ينص على أن لكل فرد حق في الحياة، وأنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وهي تتناقض أيضا مع الاتجاه العالمي نحو الإلغاء الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي تسع مناسبات، وذلك عندما دعت إلى فرض وقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام (القرارات رقم 149/62 في عام 2007، ورقم 168/63 في عام 2008، ورقم 206/65 في عام 2010، رقم 176/67 في عام 2012، رقم 186/69 في عام 2014، رقم 187/71 في عام 2016، رقم 175/73 في عام 2018، رقم 183/75 في عام 2020، رقم 222/77 في عام 2022).

8

إنها عقوبة تأتي بنتائج عكسية. من خلال إضفاء الشرعية على قتل إنسان باعتبار ذلك حلا جنائيا، فإن عقوبة الإعدام تدعم فكرة القتل أكثر مما تكافحها.

9

إنها عقوبة تتسبب بمضاعفة الألم. لا سيما لأقرباء الشخص المحكوم عليه بالإعدام، بمن فيهم الأطفال، مما يؤدي إلى عواقب خطيرة تنتقل عبر الأجيال.

10

العديد من عائلات ضحايا جرائم القتل لا يؤيدون عقوبة الإعدام. بحيث يرفض عدد متزايد من أسر الضحايا حول العالم عقوبة الإعدام ويعلمون ذلك صراحة. معتبرين أن هذه العقوبة لن تُعيد إليهم أقرباءهم الذين قتلوا، وأنها لا تشرف ذكراهم، كما أنها لن تضمم جراح آلام القتل، بل تنتهك معتقداتهم الأخلاقية والدينية.

10 أشياء

تستطعن/تستطيعون فعلها من أجل إنهاء عقوبة الإعدام

1

نظمن/نظموا تجمعا. يمكن أن يكون على شكل مظاهرة، أو ندوة افتراضية، أو ورشة عمل عن بعد، أو نقاش، أو عرض لفيلم، أو معرض فني أو عرض مسرحي.

2

تعلمن/تعلموا وانخرطن/انخرطوا في ممارسات أساسية تعزز مسار التعافي والتمكين في مجتمعكم، مثل العدالة التصالحية والتدريكية.

3

أقمن/أقيموا شراكات مع منظمات مدافعة عن حقوق مجموعات الأقليات (النساء، مجتمع الميم، والأقليات الدينية والعرقية...)، وذلك من أجل نشر الوعي بشأن التهديدات المتفاقمة للتمييز.

4

مارسن/مارسوا ضغوطا على المسؤولين السياسيين من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وتنفيذ سياسات الأمن الوقائي.

5

إعملن/إعملوا على تعزيز ثقافة السلام في مجتمعكم وخارجه. وقمن/قوموا بالدعوة من أجل إقرار سياسات واتخاذ إجراءات تعزز الحوار والتسوية غير العنيفة للنزاعات.

6

شاركن/شاركوا في الفعاليات والأنشطة المنظمة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام حول العالم. وقوموا بزيارة موقع التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام على الإنترنت من أجل معرفة الأنشطة والفعاليات التي سيتم تنظيمها بالقرب منكم.

7

قدمن/قدموا تبرعا لمجموعة تعمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

8

تابعن/تابعوا الحملة في وسائل التواصل الاجتماعي. على منصات الفايسبوك، وإنستغرام، وإكس، وأطلقن/أطلقوا حملة خاصة بكم باستخدام الهاشتاج: #nodeathpenalty

9

قمن/قوموا بتعبئة وسائل الإعلام من أجل إعادة النظر في الخطاب الأمني الذي يدعم عقوبة الإعدام، واطلبن/اطلبوا مقابلات مع متخصصات ومتخصصين، وشهادات من الضحايا، وتحقيقات عن حالات محلية، وحملات توعية تعالج الأسباب الجذرية للأضرار والعنف.

10

شاركن/شاركوا في حملة مدن ضد عقوبة الإعدام / مدن للحياة في 30 نونبر/تشرين الثاني.



للمزيد من المعلومات:

من أجل معرفة المزيد حول اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام/قوموا بزيارة موقعنا على الانترنت:

www.worldcoalition.org/fr/worldday

والذي يضم ملصقا خاصا باليوم العالمي، رزمة التعبئة، جميعا للشهادات، ملفات معلومات مفصلة حول عقوبة الإعدام في العالم، والتقرير الأخير الخاص باليوم العالمي.

التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام هو ائتلاف يضم أكثر من 170 منظمة غير حكومية ونقابات محامين وسلطات محلية ونقابات. يهدف التحالف العالمي إلى تعزيز البعد الدولي للنضال ضد عقوبة الإعدام. وتتمثل غايته الأسمى في الوصول على إلغاء عقوبة الإعدام على المستوى العالمي. ويعطي التحالف العالمي، أحيانا، بعدا عالميا للمجهودات، المعزولة أحيانا، التي تقوم بها المنظمات العضوة فيه على المستوى الميداني. فهو يكمل مبادراتها محترما في الوقت ذاته استقلاليتها.

www.worldcoalition.org

التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

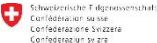
موندو M، 47، شارع باستور، 93100 مونتروري، فرنسا

البريد الإلكتروني: contact@worldcoalition.org

الهاتف: +33180877043



ROYAUME DE BELGIQUE
Affaires étrangères,
Commerce extérieur et
Coopération au Développement



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA



in partnership with
Canada



Fondation
de France

@WCADP

worldcoalition

@WorldCoalition

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم مالي من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والاتحاد الأوروبي، والحكومة البلجيكية، والحكومة الكندية، والحكومة السويسرية ونقابة المحامين في باريس. ويتحمل التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام وحده مسؤولية محتوى هذه الوثيقة، ولا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال يعكس موقف الوكالة الفرنسية للتنمية، أو الاتحاد الأوروبي، أو الحكومات المذكورة أعلاه، وكذا نقابة المحامين في باريس.